الصراعات الجيوسياسية المُلتهبة تهدد النمو العالمي

مربع المخاطر يؤرق أسواق الأسهم واقتصادات المنطقة

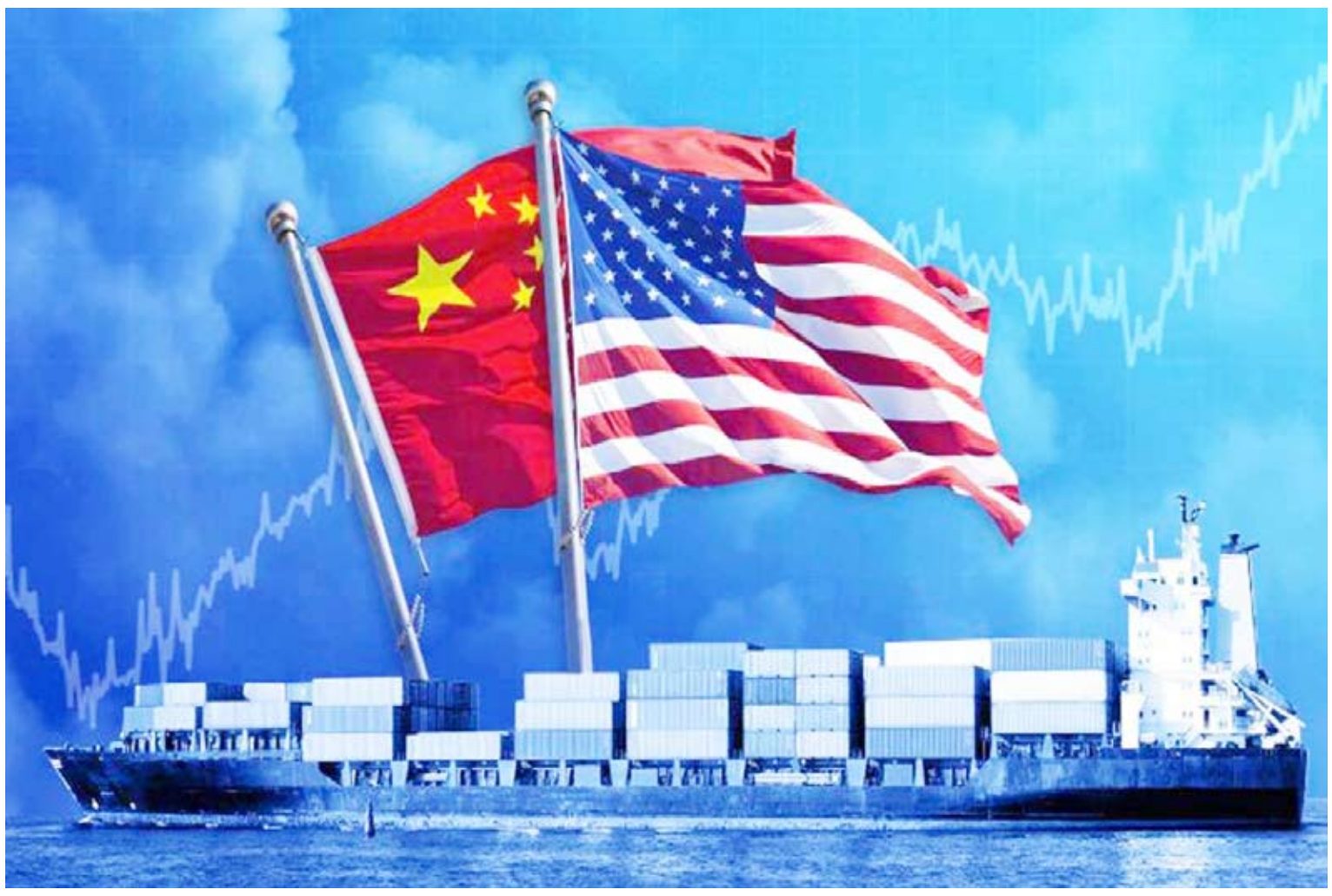

تنتاب الأسواق المالية والاقتصادية بشكل عام حالة من القلق جراء ما يُحيط بها من مخاطر مُتلاحقة تتمثل في 4 عوامل رئيسية اتفق عليها المحللون والخبراء وأسموها بـ"مربع المخاطر".

الحرب التجارية، الأزمة المالية، الركود العالمي، أسعار النفط، مربع المخاطر الذي يسبب قلقاً كبيراً بمؤشرات أسواق المال العالمية، وبات المستثمرون والمتداولون يترقبون تطورات كل خطر على حدة وتداعياته على الأوضاع الاقتصادية الإقليمية والمحلية.

وبخلاف مربع المخاطر، هناك الصراعات الجيوسياسية المُلتهبة ذات الأبعاد مُترامية الأطراف، وهذه الصراعات لا يمكن استبعادها من المشهد العالمي للاقتصاد لأنها المُحرك الرئيسي والفاعل الأكبر تأثيراً في تطورات الأحداث.

وقال المحللون وفقا لموقع "مباشر"، إن كل ضلع من مربع المخاطر له تأثير وقوة مختلفة عن الآخر، فهناك من يرى أن الحرب التجارية الدائرة بين الولايات المتحدة والصين بمجرد اشتعالها تفاقمت أزمة أسواق المال وبدأت سلبيات الاقتصاد العالمي تطفو على السطح، وكأن تلك الحرب طرقت كافة أبواب الأزمات.

وقال المُحلل الاقتصادي سعدون الرواسي، "إن الحرب التجارية تمثل بداية الأزمة لأنها تؤسس لصراع بين أكبر قوتين اقتصاديتين، فأمريكا من جانبها ترى في الصين تهديداً صريحاً لمكانتها العالمية ويجب وضع حد لهذا التهديد، والصين ترى أن من حقها تتصدر المشهد وفقاً لمعطيات التجارة العالمية وظروف العرض والطلب على منتجاتها".

من جانبه، قال المُحلل الاقتصادي زياد الهاشم، "إن أوروبا منشقة على نفسها وتوجهاتها نحو الحرب التجارية، فهناك شريحة تؤيد الأفعال الأمريكية على اعتبار أن الصين قوى بشرية واقتصادية كبيرة لا يُمكن أن يُستهان بها وربما تُهدد المصالح الغربية في المستقبل".

وبالنسبة لأسعار النفط، قال المُحلل النفطي عبدالعزيز الرويسي، إنها تضررت كثيراً إضافة إلى تأثر إمدادات النفط، فعلى الرغم من هبوط أسعار الخام خلال الفترة الأخيرة، إلا أن الركود سيخفض الطلب على الطاقة.

وفي هذا الصدد، اتفق المُحلل النفطي سعدون الحماد، على أن ارتفاع أسعار النفط في ظل الأزمات يُخلف ارتفاعاً كبيراً في أسعار السلع الاستهلاكية المستوردة، والطاقة وعناصرها البديلة، وكافة المكونات التقنية والتكنولوجية.

ويرى المحللون الفنيون أن الأسواق المالية ستكون المُتضرر الأكبر من هذا المربع الخطير؛ لأنه باختصار شديد يُمثل حالة "شلل تام" في عمليات البيع والشراء والتداول الآمن، ولن يُجدي مع هذه الظروف تحليلات فنية أو توقعات مُستقبلية، لأنها تصب غالباً في اتجاه واحد وهو "السلبية التامة".

وقال المُحلل الفني ياسين الزيني، إن انعكاس الصراعات السياسية والاقتصادية المُضطربة وارتباك الأوضاع الإقليمية بشكل عام يكون مردوده سلبياً على نفسيات المتداولين والمستثمرين بأسواق المال ويُصيبهم بحالة من الهلع والتخوف الشديد من المجهول.

بينما يرى المُحلل الفني مصطفى الجارحي، أن العالم سيواجه صدمة كبيرة هذه المرة في حال ظهور أزمة ركود لأنها تختلف تماماً عن الأزمة المالية العالمية التي حدثت في العام 2008.

وأجمع المحللون على أن تداعيات أزمات مربع المخاطر على منطقة الخليج ستكون أقل حدة من المناطق المترامية في العالم؛ نظراً لما تتمتع بها الدول الخليجية من ملاءة مالية قوية وفوائض كبيرة تحميها من هذه التداعيات.

وقال المُحلل المالي للأسواق محمد الديب، إن منطقة الشرق الأوسط بشكل عام والخليج على الأخص ليست بمنأى عن تداعيات الأزمات التجارية والاقتصادية والسياسية خاصة أن المنطقة تعتبر بؤرة مشتركة في معظم الصراعات.

ويرى المُحلل المالي محمد صديقي، أن اقتصادات الخليج خلال الأزمة المالية العالمية في العام 2008 لم تشهد نفس المنعرج الخطير الذي شهدته اقتصادات عالمية كبرى مثل أمريكا وإنجلترا وفرنسا، والفضل يعود في ذلك للاحتراز والتحفظ الكبير في السياسات المالية المُتبعة في الخليج والمنطقة العربية.

ماليزيا وفيتنام تتعاونان لخلق فرص اقتصادية والحد من الخلل التجاري

مهاتير محمد

اتفق رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد مع نظيره الفيتنامي نغوين شوان فوك على تعزيز التعاون واستكشاف فرص اقتصادية جديدة للحد من الخلل التجاري بين البلدين.

وأفادت وكالة أنباء برناما الماليزية بأن الجانبين أكدا في مؤتمر صحفي مشترك، ضرورة تعزيز التعاون الإستراتيجي في مختلف القطاعات بما في ذلك الدفاع والأمن والملاحة والأسماك والتعليم والأيدي العاملة والسياحة.

كما اتفق الجانبان على تشجيع الاستثمارات في البنية التحتية والطاقة والزراعة عالية التقنية وتربية الأحياء المائية والنقل والخدمات اللوجستية، وكذلك تسهيل التواصل بين الشركات في إيجاد فرص جديدة.

وقال رئيس الوزراء الماليزي إن ماليزيا وفيتنام أيضًا اتفقتا على العمل معا داخل رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان)، والاستفادة من هذه التكتل الاقتصادي لتنمية اقتصاداتها ومعالجة المشكلات في هذه المنطقة والعالم بشكل خاص.

وأضاف "نحن مهتمون بتعزيز العلاقات الجيدة ليس فقط من حيث الدبلوماسية ولكن أيضًا من حيث التجارة والتنمية".

زيادة تقديرات النمو الاقتصادي في فرنسا

رفعت فرنسا تقديرات النمو الاقتصادي خلال الربع الثاني من العام الجاري عن مستويات القراءة الأولى.

وكشفت بيانات صادرة عن هيئة الإحصاءات الوطنية أمس الخميس أن الناتج الإجمالي المحلي لفرنسا زاد بنحو 0.3 بالمائة في الربع الثاني من 2019، وهي نفس الوتيرة التي نما بها الاقتصاد في الربع الأول.

وكانت بيانات القراءة الأولى أظهرت نمو الاقتصاد الفرنسي عند 0.2 بالمائة.

وأوضحت البيانات أن إنفاق الأسر زاد بنحو 0.2 بالمائة في الفترة من أبريل وحتى يونيو ، مقابل زيادة بنسبة 0.3 بالمائة في الربع الأول.

وانخفضت الواردات الفرنسية بنحو 0.2 بالمائة في الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو ، مقابل زيادة بنسبة 1.1 بالمائة في الربع الأول.

وعلى الجانب الآخر استقرت الصادرات في فرنسا في الربع الثاني من العام، مقابل زيادة بنسبة 0.1 بالمائة في أول 3 أشهر من 2019.

وبحلول الساعة 8:40 صباحاً بتوقيت جرينتش استقر اليورو أمام الدولار عند 1.1080 دولار.

بلومبيرغ: قرض ضخم بـ10 مليارات دولار لصندوق الاستثمارات السعودي

توصل صندوق الاستثمارات العامة "PIF" السعودي إلى اتفاق مع البنوك يتعلق شروط حصوله على قرض قصير الأجل بقيمة 10 مليارات دولار، وفق مصادر وكالة بلومبيرغ.

وسيدفع الصندوق 30 نقطة أساس فوق Libor وهي الفائدة بين البنوك في لندن، للحصول على القرض لمدة سنة واحدة مع خيار تمديده لعام إضافي.

وتلقى صندوق الاستثمارات العامة عروضاً من البنوك بقيمة 20 مليار دولار.

تجدر الإشارة إلى أن القرض المجمع الأول لصندوق الاستثمارات العامة كان بقيمة 11 مليار دولار العام الماضي، بفائدة تبلغ 75 نقطة أساس فوق Libor، وكان لأجل 5 سنوات.

هذا وسيوفر القرض السيولة لصندوق الاستثمارات العامة لحين إتمام بيع حصته في سابك، البالغة 70%، بقيمة 70 مليار دولار إلى أرامكو.

ومن المتوقع أن تسدد أرامكو نصف قيمة الحصة هذا العام والمتبقي خلال العامين المقبلين.

معهد الإحصاء: انكماش العجز التجاري التركي 46.9 بالمئة في يوليو

أظهرت بيانات معهد الإحصاء التركي أمس الخميس انخفاض عجز التجارة الخارجية للبلاد 46.9 بالمئة على أساس سنوي في يوليو إلى 3.192 مليار دولار.

وقال المعهد إن صادرات تركيا ارتفعت 7.9 بالمئة بينما انخفضت الواردات 8.5 بالمئة مقارنة مع يوليو 2018.

«سوسيتيه جنرال» يتوقع برنامجاً أوروبياً مفتوحاً لشراء السندات

توقع بنك "سوسيتيه جنرال" الفرنسي أن يطلق البنك المركزي الأوروبي برنامجا "مفتوحا" لشراء السندات خلال الشهر المقبل، كجزء من حزمة إجراءات أوسع تستهدف تحفيز الاقتصاد المتعثر لمنطقة اليورو ورفع معدل التضخم فيها.

ونقلت وكالة بلومبرج للأنباء عن أناتولي أنينكوف المحلل الاقتصادي في "سوسيتيه جنرال" قوله في مذكرة لعملاء البنك إنه في أعقاب اجتماع مجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي يوم 12 سبتمبر المقبل، سيعلن البنك عن برنامج لشراء سندات بقيمة 40 مليار يورو (44 مليار دولار) شهريا وخفض الفائدة الرئيسية بمقدار 20 نقطة أساس مع الكشف عن نظام تدريجي "سخي" لمنع البنوك من تمرير الفائدة السلبية على الودائع إلى عملاء التجزئة المصرفية.

ويستبعد البنك الفرنسي إنهاء الجولة الجديدة من سياسة التخفيف الكمي النقدية التي سيعلنها البنك المركزي الأوروبي بعد اجتماعه المقبل قبل مارس 2021، في الوقت الذي سيدخل فيه الاقتصاد الأمريكي مرحلة الركود في العام المقبل. وكتب أنينكوف أنه "في ظل توقعات الأسواق المرتفعة واستبعاد حدوث تحول في اتجاهات البيانات الاقتصادية مع المخاطر المنتظرة، فإن البنك المركزي الأوروبي ليس لديه خيار غير القيام بتحرك حاسم" لتحفيز الاقتصاد في منطقة العملة الأوروبية الموحدة، مضيفا أن التحرك التدريجي بالنسبة للسياسة النقدية يكون في العادة خيارا مفضلا "لكن في هذا التوقيت سيكون من الصعب أن تتجاوز التوقعات".

في الوقت نفسه، فإن سلسلة الأنباء الاقتصادية السلبية الأخيرة مثل الركود الوشيك للاقتصاد الألماني، وتصاعد التوترات التجارية عززت توقعات المستثمرين بإقدام البنك المركزي الأوروبي على إطلاق حزمة تحفيز اقتصادي كبيرة.

«المركزي السويسري»: شركات التقنية تهدد عروش المصارف

تتوقع المصارف في سويسرا أن تجري رقمنة كبيرة للوساطة المالية في القطاع المصرفي في البلاد بهدف خفض تكاليفها وعمليات تشغيلها، لكن هذه المصارف تخشى زيادة المنافسة من جانب لاعبين جدد ينزلون إلى السوق المصرفية.

ووفقا لمسح أجراه المصرف الوطني السويسري (البنك المركزي)، فإن ما يقرب من نصف المصارف الـ34 التي شملتها الدراسة، أكد أنه "من المحتمل أن العملاء لن تكون لهم علاقة مميزة ودائمة مع مصرف واحد، حيث من المرجح أن يستخدم هؤلاء وسطاء مصرفيين وغير مصرفيين متعددين للحصول على أفضل الخدمات". وبشيء من التحذير، يقول المصرف المركزي السويسري في استطلاعه لعام 2019 حول "الرقمنة والتقنية المالية في المصارف السويسرية" إن شركات التقنية الكبرى مثل "جوجل"، "أبل"، "فيسبوك" أو "أمازون"، يمكن أن تصبح منافسة رئيسة في قطاعات مصرفية معينة، مثلها مثل المصارف العادية بسبب حجمها وإمكاناتها الكبيرة في الوصول إلى بيانات العملاء، وميزتها التقنية.

ووفقا للدراسة الاستقصائية، ستكون المصارف الرقمية منافسة جديدة في الأعوام الثلاثة المقبلة، في جميع مجالات النشاط المهمة (الرهون العقارية، المدفوعات، الودائع، وإدارة الثروة).

يضيف المصرف المركزي أن شركات التقنية الكبرى ستذهب أساسا إلى مجال حركة الدفع، والائتمان في قضايا الاستهلاك، والأعمال التجارية. أما حاليا، فالرقمنة هي الأكثر تقدما في حركة الدفع، لكنها أقل بكثير عندما يتعلق الأمر بفتح وديعة أو علاقة ائتمان.

وتفوق الفرص المخاطر التي يتعرض لها ما يقرب من ثلاثة أرباع الذين شملتهم الدراسة الاستقصائية. على رأس الفرص أساسا، خفض التكاليف الناجمة عن تشغيل المصرف، وتحسين الاحتفاظ بالعملاء، واستغلال تدفقات الإيرادات الجديدة.

من ناحية أخرى، تخشى المؤسسات المصرفية من تآكل الهوامش، واحتمال فقدان الاتصال المباشر بالعملاء، غير أن الوثيقة تكشف أن إنشاء عروض جديدة هي أقل أهمية مقارنة برقمنة مجالات النشاط القائمة.

المستثمرون يتمسكون بعملات الملاذ الآمن مع مخاوف الكساد العالمي

تمسك الين الياباني بمكاسبه الأخيرة مقابل عملات رئيسة أمس في الوقت الذي دفعت فيه مخاوف بشأن حدوث كساد اقتصادي عالمي المستثمرين إلى شراء عملات الملاذ الآمن فيما عم الهدوء أسواق العملة الأوسع نطاقا مع مراقبة المستثمرين الأوضاع عن كثب.

وبحسب "رويترز"، ارتفعت عوائد سندات الخزانة الأمريكية لأجل عامين إلى ما يفوق عوائد السندات لأجل عشرة أعوام، لتعمق ما يسمى بانقلاب منحنى العائد على السندات، وهو يعد مؤشرا بالنسبة لكثيرين إلى ركود وشيك. ويخشى المستثمرون من أن النزاع التجاري بين الولايات المتحدة والصين قد يقود إلى تباطؤ اقتصادي.

واستقرت العملة اليابانية عند 105.765 ين مقابل الدولار دون أي تغيير يذكر، لكنها تظل قريبة من أعلى مستوياتها منذ سبعة أشهر عندما صعدت إلى 104.46 ين يوم الإثنين الماضي.

وزاد مؤشر الدولار، الذي يتتبع أداء العملة الأمريكية مقابل سلة من ست عملات رئيسة، بشكل طفيف إلى 98.042.

وسجل الدولار الأسترالي 0.6738 دولار منخفضا 0.2 في المائة، وكان الدولار الأسترالي قد هوى إلى 0.6677 دولار في أوائل الشهر الجاري، وهو أدنى مستوياته منذ عشر سنوات.

واستقر اليوان الصيني عند 7.1682 مقابل الدولار، وهي قيمة ليست ببعيدة عن أدنى مستوى لها عند 7.187 مقابل الدولار الذي لامسته يوم الإثنين الماضي.

ولم يتحرك اليورو كثيرا مقابل الدولار، حيث جرى تداول العملة الموحدة عند 1.1091 دولار، وهبط الجنيه الاسترليني إلى ما دون أعلى مستوياته منذ شهر عند 1.2310 دولار.